تنصيب فيصل بن الحسين ملكا على العراق(دراسة في الوثائق البريطانية)

د.عبد الله حميد العتابي
جامعة بغداد - مركز احياء التراث العلمي العربي

الخلاصة
الدراسة تتناول حقبة زمنية قصيرة تغطي التاريخ المعاصر للعراق تحت الاحتلال البريطاني، إذ يناقش اشكالية اختيار حاكم في العراق عام ١٩٢٠، وهي السنة التي شهدت احداث الثورة العراقية الكبرى في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ و شهدت ايضا تطوراً مهماً لجدية العلاقة بين قوات الاحتلال البرطاني والشعب العراقي المحتل، لاسيما إذا ما عرفنا ان الثورة اثبتت لقوات الاحتلال خطأ نظرية الحكم المباشر بعد الخسائر البشرية والمادية التي اثقلت كاهل الاحتلال، فكان لابد من البحث عن بديل.
كان من الواضح للمتابع للسياسة البريطانية تجاه العراق ان هناك ثلاثة مراكز متميزة لصنع القرار في العراق، لندن، القاهرة، دلهي، ومارست كل واحدة منها تأثيراً منافساً في السياسة الواجب اتباعها في العراق. واثبتت دلهي عدم قدرتها على التكيف لادارة الشرق الأوسط، إذ كان ساستها منعزلين عن التطورات الاوروبية لما بعد الحرب ومعزولين تماماً عن تأثيرات مبادئ الرئيس الامريكي ودرو ويلسون التي طرحها وهيمنته على مؤتمر باريس للسلام، ومطالبته ببحار مفتوحة، وأسواق مفتوحة، وتقرير مصير الى خلق لمبدأ ترتيب جديد للنظام الدولي، وسيكون النظام قائماً على الوحدة الكلية للدولة التي تشجع على الاسواق العالمية المفتوحة نسبياً، والحكومات المستقلة سياسياً. جاء التكيف المطلوب لهذا النظام العالمي الجديد الناشئ بصورة أكثر بطأً من أي مكان آخر.

The Inauguration of Faisal Bin Al -husain as Iraq King (A Study of British Documents)

Dr. Abdullah H. Al-Itaby
University of Baghdad - Center of Arabian of scientific heritage

Abstract
This paper is a real attempt to understand the British role inauguration Faisal Bin Al-Husain as a king of Iraq.
This paper deals with the British communication with faisel . then Winston Churchill's speech in British common house .then fodlowed by arriving faisal to Iraq after that the referend um faisel .
The his claims of British maneuver lastly coronation on faisal & his inauguration as a king of Iraq.

***بريطانيا تتصل بفيصل**
اتصل كل من هيوبرت يونغ و كورن واليس بفيصل في (٧ كاون الاول ١٩٢٠م) بشكل غير رسمي، تمهيدا لعرض فكرة تنصيبه ملكاً على عرش العراق.
فضلا عن ذلك، اتصل بفيصل أيضاً لورانس، واقنعه بقبول عرش العراق، مادامت الانظار قد توجهت اليه. ،، إذ ان العراقيين كانوا قد رشحوا اخاه الأمير عبد الله لهذا المنصب[١].
ومن المهم الأشارة هنا الى انه , في الوقت الذي كانت فيه المحادثات جارية مع فيصل، انتقلت ادارة شؤون العراق من شعبة الهند في وزارة المستعمرات الخارجية البريطانية الى دائرة شؤون الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات، على أثر نقل ونستون تشرشل من وزارة الحربية البريطانية الى وزارة المستعمرات، إذ سارع الأخير الى تعيين الكولونيل لورانس مستشاراً خاصاً له في الشؤون العربية.[٢]
يذكر ان ونستون تشرشل كان قد فاتح الملك عبد الله بن الحسين في الموضوع، وطلب منه ان يقنع والده بأن يبقى هو في شرق الأردن، فكان رد عبد الله: "اذا كنتم تريدون ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق – لأنكم تعتمدون عليه – فذلك يسرني، واخي فيصل كفؤ لذلك، وسأخص والدي على ان يقبل ذلك"[٣].
ولحسم الموضوع , أجرى لورانس مقابلة مطولة مع فيصل في منتصف شهر نيسان ١٩٢١م، شرح فيها لورانس لفيصل الجدول الذي رسمه السير برسي كوكس، واعطاه مسودات البرقيات من (١) ألى (٤) من العراق واليه، والتي كان قد

اقترحها كوكس. عبَّر فيصل عن تقديره لموقف الحكومة البريطانية تجاهه، وعاهد على القيام بمهامه على اتم وجه، وقدم فيصل الضمانات المدرجة ادناه، للحكومة البريطانية حيال تتويجه:

١- عدم التآمر على فرنسا او مهاجمة قواتها في سوريا.
٢- القبول بشروط الانتداب على ان يعلن ذلك في خطاب التتويج، والاتفاق مع الحكومة على اجراء تعديلات على اجراءات التفاوض بين الحكومة العراقية المشكلة والحكومة البريطانية.
٣- الموافقة على تأسيس علاقات وديَّة مع ابن سعود بشرط توقف الهجمات (الوهابيَّة) العدائية على العراق.

وكان لفيصل مطالب محددة، ابرزها:

١- منحه الحرية في الأسابيع الأولى بعد شهر رمضان في بغداد , وجوارها ليكسب نجاحاً اكيداً.
٢- بما انه مرشح من خارج العراق، الأمر الذي يجعله ضعيفاً امام الحكومة البريطانية، ولغرض الاتصال مع السير بيرسي كوكس، ولرغبته في الحصول على مستشار شخصي له، ويجب ان يكون شخص له وزنه وموثوق باحكامه، فقد طلب فيصل اعارة الكولونيل لورانس من مصر ليرافقه، ووضع فيصل ذلك، شرطاً على ذهابه الى العراق.
٣- أخذ تعهداً من الحكومة البريطانية في حال انتخابه: "بأن رغباته في مسألة أي هيئة بريطانية في المستقبل مرتبطة بالعراق، وانه بعد التشاور مع السير كوكس، فان مثل تلك التغييرات... سوف يتم القيام بها".
٤- اعتقد فيصل ان شعب العراق غير مهيأ حتى الآن لحكومة مسؤولة، واذا ترك تحت رحمة السكان المحليين في جميع الاشياء سوف تحل الكارثة..؟!!
٥- طلب فيصل مساعدة بريطانيا بين الحين والآخر ضد الشعب العراقي..؟!!
٦- يأمل فيصل بأخذ رأيه في عدد القوات العسكرية الدائمية.

تطلع الامير فيصل الى قبول السير كوكس بمطاليبه، وتمنى ان يخبره عن تاريخ وصوله الى السويس في آيار ١٩٢١م، وركوبه الباخرة صوب البصرة . وفي الوقت نفسه , ابلغ فيصل لورانس، توقعه باستلام البرقية (رقم/١) من بغداد، وانه حال تسلمها سيبدأ بارسال الاجوبة عنها، وحين يكون انتخابه قد اصبح حقيقة واقعة، فانه سيطلب من السير كوكس ترتيب اتفاق ودي بينه وبين ابن سعود . قدر تعلق الأمر بوالده، فقد اخبر فيصل لورانس بعدم الالحاح على والده بشأن توقيع معاهدات سلام ومصادقتها معه، قبل تسوية مسألة الاعانة المالية، واقترح لورانس، تنظيم حجر صحي . واعتقد فيصل ان (٢٠٠٠٠٠£) شهريا أقل معونة ضرورية لبقاء ملك الحجاز واقفاً على رجليه..! ومهما يكن من أمر , فقد ابلغ لورانس وزارة المستعمرات ان فيصلا لن يغادر السويس حتى (٢١ نيسان ١٩٢١م)، لذا يمكن اللقاء به مجدداً حتى ٢٠ نيسان[٤].

حيال ذلك، اجاب وزير المستعمرات تشرشل على رسالة لورانس، بالملاحظات الاتية :

١- خوَّل تشرشل، الكولونيل لورانس ابلاغ فيصل في خطاب التتويج – خطابه العلني الاول في العراق – بالسماح له بالقول: "ان الحكومة البريطانية وافقت على اقرار تعديلات القانون الاساس في الانتداب، يمكن ان تتم بالتفاوض بين الحكومة العراقية المنتخبة وحكومة بريطانيا".
٢-ابلاغ فيصل، عدم قدرة بريطانيا على ضمان ان ابن سعود قادرٌ على ردع اتباعه من الهجوم على الحجاز، بجعله معتمداً على دعمٍ مالي يسيرون عليه.
٣- لحاق موظف بريطاني بفيصل، عده تشرشل تسوية لتأكيد بريطانيا على موقفها المحايد[٥].

وفي السياق نفسه، اقترح السير كوكس بديلاً عن ذلك، ارسال الكولونيل كورن واليس فوراً الى العراق بوصفه عضواً في هيئة موظفيه، ليكون على صلة بفيصل لدى وصوله الى العراق . في حين ارتأت وزارة الخارجية البريطانية، ان خدمات كورن واليس يمكن ان تنقل الى فيصل فيما بعد، ان تصرف فيصل جيدا..؟!!

٤-ابلاغ فيصل، بأن وزارة المستعمرات تولي عنايةً وديةً وان الوزارة على ثقة – في حال اختياره – سيكون لدى الكادر الوظيفي البريطاني الرغبة لمساعدته لغرض انجاح حكمه، وأمِل تشرشل كثيراً بأن فيصلاً سيأتي الى العراق بعقلٍ (متفتح).
٥-ضرورة ابلاغ فيصل باعتماده على النيّات الحسنة للكادر البريطاني من المستشارين، وقد اشار كوكس بهذا الخصوص الى ان فيصلا سوف يستفيد منهم لكبح الميول الوطنية في وزارته.
٦-ابلاغ فيصل بعدم قبول اية توصيات تجعل حكومة بريطانيا مستعدة دائماً في اعتبار ارائه في مسألة تشكيل الحامية البريطانية في العراق وقوتها.
٧-ابلاغه الانتظار قليلاً قبل ابحاره الى البصرة، وانتظار رسالة من وزارة المستعمرات ترسل اليه بواسطة الوكيل البريطاني في جدة.
٨-ابلاغ فيصل بأن كوكس سيبذل قصارى جهده للتوصل الى تسوية مؤقتة بين فيصل، وابن سعود، لكن تشرشل اكد من جانبٍ آخر، على ان تكون هناك تسوية اولية بين والده، وابن سعود إذ يبدي ملك الحجاز – الملك حسين – روحاً (استرضائية).
٩-ان الحكومة البريطانية لايمكنها ان تتجاوز الاعانة المالية للملك حسين والتي قررها مجلس الوزراء البريطاني والبالغة (٥٠٠٠٠£) شهرياً، ومنحة قدرها (٢٠٠٠٠£) لقاء تنفيذ تعهدات من جانبه[٦].

ومهما يكن من أمر، فقد امتعض السير بيرسي كوكس مما نشرته وكالة "رويترز" في ١٧ نيسان ١٩٢١م، نقلا عن جريدة (المورننك بوست) من القاهرة، والتي جاء فيها: "ان الأمير فيصل قال انه متوجه الى مكة لاجتماعٍ عائلي، وقال انه تلقى مَنحاً غير رسمي لعرش العراق، ويعتمد قبوله من عدمه على قرار عائلته ورغباتهم". ووجه امتعاض السير كوكس من هذا

النص الصحفي يكمن في ان طبيعة الصياغة تعني ان العرض – عرش العراق – قدمته حكومة بريطانيا. لذا اقترح السير كوكس على وزير شؤون المستعمرات تشرشل، تصحيح الخبر، واستغلال الفرصة لايضاح موقف الحكومة البريطانية على وفق الخطوط الآتية:

١- ان الاشارة الى منح فيصل عرش العراق، مما لاشك فيه يشير الى دعوة تلقاها من العراق.
٢- ان منح العرش الى أي شخص يتعارض مع السياسة المعلنة للحكومة البريطانية.
٣-من المهم الايضاح، ان الحكومة البريطانية لاتحيد عن موقفها، ولديها رغبة اكيدة باحترام رغبات الشعب العراقي، وهذا الامر يحققه الشعب العراقي عن طريق الاتفاق على شخص صالح للحكم.
٤- ان موقف الحكومة البريطانية من حكومة الأشراف – حكومة الحجاز – هي التحالف بين العرب والحلفاء والالتزام بذلك.
٥- وعليه، فان حكومة بريطانيا لاتعارض ترشيح فيصل (بشرط) ان يعرب اكثرية الشعب العراقي عن رغبته في ان يكون احد ابناء الشريف حاكماً عليهم، واذا ما انتخب، فان بريطانيا ستسانده[٧].

السير ونستون تشرشل يخطب في مجلس العموم البريطاني

كان تشرشل صريحاً وواضحاً فيما يتعلق بمستقبل العراق، ففي خطابه الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني في ١٤ حزيران ١٩٢١م، اشار الى الخطوات الآتية:

١- عدم السماح للعراق والمناطق المحررة الاخرى من العودة الى الأتراك.
٢- تقليص النفقات في العراق الى حدٍ معقول.
٣- تنفيذ التعهدات الممنوحة الى الملك حسين، والسكان المحليين، والتقيد بجهدٍ مخلص، ثابت، صابر، وشريف لاسترجاع التزامات بريطانيا.
٤- استبدال الحكومة المؤقتة التي اقامها السير بيرسي كوكس – برئاسة عبد الرحمن النقيب – بإدارة جديدة تستند الى جمعية منتخبة.
٥- تنصيب حاكمٍ عربي، يقبله العراقيون.
٦- تأسيس جيشٍ عربي للدفاع الوطني.
٧- لاتوجد نيَّة لفرض حاكمٍ خاص على الشعب.
٨- السماح بالحرية الكاملة للنقاش والتعبير عن الرأي في العراق.
٩- أكد تشرشل على ثقته الكبيرة بالسير بيرسي كوكس، وان شعب العراق سيختار اختياراً حكيماً وحراً، تحت ارشاد كوكس[٨].

وكان امام الحكومة البريطانية خياران – كما يقول تشرشل – هما:

١- تقسيم العرب، كما فعل الأتراك.
٢- السعي لبناء دولة عربية وفقاً للعهود الوديَّة لبريطانيا، ولها كامل الفرصة في احياء امجاد العرب العريقة.

وكان الخيار الثاني، هو السياسة التي اتبعتها الحكومة البريطانية – على وفق منظور تشرشل – والذي اختار عائلة الشريف حسين، التي لم تتوانى عن رافع راية العرب في العرب العالمية الأولى، ووقفت الى جانب بريطانيا، وقدمت عوناً نافعاً في حملة "أللنبي"، لذا فإن حرية العرب تدعونا للتأسيس في العراق.

كان من الواضح، ان لعائلة الشريف حسين تاثير كبير بين الشرائح العربية في العراق، إذ ان انصار فيصل هناك، دَعَوه للمجيء الى العراق، واعلان نفسه مرشحاً، وملك الحجاز – الملك حسين – سمح لابنه فيصل، بالموافقة على دعوة العراقيين تلك.

وبناءً عل ذلك، أبلغت الحكومة البريطانية، الأمير فيصل بأنها لن تضع عراقيل في طريق ترشحه، وانه سوف ينال دعم بريطانيا، اذا ما اختاره شعب العراق . وابلغ تشرشل البرلمان البريطاني، ان فيصل في طريقه الى البصرة، ولايمكن التنبؤ بمجرى الاحداث، لكن الحكومة البريطانية على قناعة تامة، ان اختيار فيصل سيوصل الى تسوية تقدم افضل الامكانات لبريطانيا، وستكون نتائجها سعيدة ومزدهرة.

وبرر اختيار فيصل، بالاشارة الى بأن خيارات مثل الجمهورية غير مناسبة لشعب العراق . فضلاً عن ذلك رفض الحكومة البريطانية باختيار امير تركي . علاوة على رفض تشرشل في مواصلة الحكم البريطاني المباشر للعراق . زد على ذلك اقتراح انفصال البصرة – تحت ادارة بريطانية كاملة – امر غير عملي للمصالح الاقتصادية للدولة الجديدة[٩].

لقد لخص تشرشل سياسته تجاه العراق بـ "اقامة دولة عربية، لارشادها ودعمها، حتى تكون قوية، تستطيع الوقوف وحدها". وان الحكومة الوطنية افضل حصنٍ ضد الاضطرابات المحيطة بها – على وفق رؤية تشرشل – وممارسة الصلاحيات تحت الانتداب، وصيانة الشعب ضد العدوان، وسوء الادارة . وان ضمان ذلك يتأكد من وجود ضباط بريطانيين سياسيين مخلصين ومتفانين . ولمعالجة تحفظات ابن سعود و (الوهابيين) وقوتهم وتوجههم، قررت الحكومة البريطانية مواصلة الاعانة المالية، ومنح ابن سعود مبلغاً اجمالياً وقدره (£٢٠٠٠٠) لهذه السنة فقط . وخطة الحكومة البريطانية تجاه العراق في نهاية سنة ١٩٢١م تنصب على تنصيب حاكم عربي وحكومة عربية وجيش عربي مشكل بقيادة جعفر العسكري، وان تكاليف الجيش العراقي سيتم توفيرها من المدخولات المحلية. واعلن تشرشل انه سيتم تقليص القوات البريطانية، وسيتم تأسيس قوة جويَّة في العراق، وستكون السيطرة الجوية بديلاً عن القوة العسكرية البريطانية[١٠].

وعلى الرغم من ان ونستون تشرشل، قد برر استعمال الطائرات لايعني استعمالها كقوة (تدميرية)، الا انه وصف العمل الجوي بـأنه (وسيلة سيطرة سياسية)، وان الطاقة لاستعمال مثل تلك القوة (احتياطي) للمستقبل.

ووصف في الوقت نفسه، القوة الجوية بأنها وسيلة سيطرة سياسية، ويمكن الحفاظ على الصلات الوديَّة مع زعماء العشائر، والمناطق المحلية، لاحباط اية انتفاضات متوقعة . فضلاً عن ان السيطرة الجوية ستسمح بالاستغناء عن المخافر الصغيرة عند الضرورة، وابقاء ضباط سياسيين على صلةٍ وثيقة بمناطق حكمهم، وادامة النظام في البلاد. وفي ختام الخطاب، وبعد ان وضع الخطط السياسية والعسكرية، أُعلنَ عن استعداد الحكومة البريطانية، في تشكيل حكومة عربية، وتنصيب حاكمٍ عربي مختار للدخول في مفاوضات معهم، لرسم العلاقات البريطانية – العراقية على اساس معاهدة، وبذا تقل مسؤوليات بريطانيا المباشرة، وفي الوقت نفسه يسير العراق نحو الاستقلال، وهو هدف بريطانيا (الثابت) للرقي[١١].

فيصل يصل العراق

بعد ان وافق مجلس الوزراء البريطاني على السياسة العامة التي اقترح إتباعها تشرشل في الشرق الاوسط[١٢]. تم الايعاز الى فيصل بمغادرة لندن والتوجه الى مكة بالسرعة الممكنة، وفي طريق عودته مرَّ فيصل بالقاهرة، والتقت به احدى الصحفيات التي ذكرت انه بدا أكبر سناً مما رأته في دمشق، إذ ظهر الشيّب في رأسه، وحين سألته عن عرش العراق، ابتسم وقال: "ان العراق في الوقت الحاضر كالكتاب المغلق، وانه سيسافر الى جدّة لحسم الموضوع مع والده. وحين سألته عن رغبته في العرش، اجاب بانه لن يمتنع، اذا كانت تلك رغبة الشعب، وانه شخصياً ليس له أي مطمعٍ ذاتي في العرش. ومن اجل ان يثبت حسن نواياه تجاه فرنسا، اجاب عن سؤالها حول الاحداث التي انتهت بخروجه من سوريا: "هذه حوادث قد مضت، فلندعها، انما يجب ان ننظر الى المستقبل"[١٣].

وبعد أن وصل جدّة، اجتمع فيصل بابيه واخوته لمناقشة مستجدات الاحداث، وكانت الاحزاب السياسية في العراق، قد اوفدت الشيخ "محمد رضا الشبيبي" إلى ملك الحجاز – الملك حسين – وعرض عليه البرقية التالية: "نيابة عن شعب العراق، ننقل الى جلالتكم انه منذ البدء بتكريس جهودكم لتحقيق الحرية لبلاد العرب وسكانها، كنا نأمل مخلصين في نجاح القضية، غير اننا في العراق نرى ان الرأي العام أصبح منقسماً اكثر فأكثر بخصوص اختيار حاكم لبلدنا، واننا نلتمسكم ان تقوموا بمساعدتنا، وترسلوا احد ابنائكم ليكون حاكماً لنا، وسيجعلنا ذلك موحدين في رأيٍ واحد، ويمكننا مواصلة الحكم"[١٤].

حيال ذلك , اجاب الملك حسين برسالة بعثها الى شعب العراق جاء فيها: "سرني تسلم التماسكم لي لمساعدتكم في مساعيكم. لايخف على شعب العراق او غيرهم كيف كرست في الحرب الاولى، جميع قوتي وطاقاتي، بعون الله وحلفائي لتحقيق مطامح العرب القومية، ولم اتوقف عن تلك الجهود حتى الآن. بخصوص طلبكم، من الناحية الوطنية نفسها، اني مستعد ان يأتي احد ابنائي الى العراق للتعاون معكم، واذا لقيَّ الترحيب به من الشعب، فاني سوف ارسل ولدي العزيز فيصل الى العراق، وسوف يتصل بكم"[١٥].

وفي الخامس من حزيران١٩٢١،بعث الميجر مارشال القنصل البريطاني في جدّة برقية الى فيصل اعلمه بوصول الباخرة البريطانية "نورث بروك" الى جدّة لنقله إلى البصرة، وعندئذٍ أبرق الملك حسين إلى عبد الرحمن النقيب، وإلى زعماء العراق بقدوم ابنه الى العراق، راجيا التعاون معه في سبيل تحقيق آمال العراق[١٦].

واستقل فيصل الباخرة من جدّة في (١٢ حزيران ١٩٢١) قاصدا البصرة، وقد صحب فيصل في الباخرة، الكولونيل كورن واليس – مستشاره الشخصي – ورستم حيد – سكرتيره الخاص – ونخبة من من زعماء ثورة العشرين، وهم السادة: محمد الصدر، ويوسف السويدي، ومحسن ابو طبيخ، ورابح العطية، فضلاً عن امين الكسباني، وتحسين قدري، وعلي جودت، وابراهيم كمال، وصبيح نجيب، ومكي الشربتي[١٧].

وفي عَرض البحر، تلقى فيصل برقية من قنصل الحجاز في لندن يعلمه بارسال الحكومة البريطانية مبلغ (٣٠٠٠£) له للصرف على دعايته في البصرة وبغداد. ولما قاربت الباخرة المياه العراقية والوصول الى البصرة، ابلغ فيصل في برقية مؤرخة في (٢٢ حزيران ١٩٢١) الى نقيب بغداد يبلغه بوصوله الى البصرة في اليوم التالي. وقد رحب النقيب بقدوم فيصل، ببرقية متمنياً الوصول بالسلامة، وقد اوفد مجلس الوزراء المؤقت (٥) خمسة من اعضائه للسفر الى البصرة واستقبال فيصل رسمياً. في حين الفت أمانة العاصمة – بالاشتراك مع دار الاعتماد البريطاني – وفدا قوامه (٦٠) ستون شخصاً للمساهمة في الاستقبال. وفي يوم (٢٣ حزيران ١٩٢١) , رست الباخرة الانكليزية نورث بروك في ميناء البصرة، فاقترب منها زورق بخاري يحمل علم بريطانيا، وفيه كل من: مستشار وزير الداخلية "جون فيلبي"، وجعفر العسكري – وزير الدفاع – واحمد الصانع – متصرف لواء البصرة[١٨].

وقد رأى كل من فيصل وكورنواليس، شيئاً من الفتور والشك في البصرة[١٩]، وكان استقباله في كربلاء والنجف اقل حرارة، في حين كان الاستقبال في الحلَّة ودياً[٢٠].

وصل الأمير فيصل الى بغداد في الساعة السادسة بعد الظهر يوم (٢٤ حزيران ١٩٢١) بعد تأخر (١٢) ساعة بين الحلة وبغداد،لانقطاع سكة الحديد. وحينما نزل من القطار استقبله المندوب السامي البريطاني،والقائد العام للقوات البريطانية في العراق، وفتش معهما حرس الشرف البريطاني المصطفين على المنصة، وقد مثّل وزيرُ العدل، رئيسَ الوزراء.

وعلى اية حال فقد مرَّ الامير فيصل بمحطة مزينة ليرحب به تجمع كبير من الوزراء وموظفي الحكومة العربية ووجهاء بغداد . وبعد خطاب الترحيب، مرَّ الموكب على جسر "مود" وفي شوارع بغداد الرئيسة، يواكبه حرس من الجند، وبرفقته ضباط من الجيش الشريفي الى مقر اقامته الذي اعدته له الحكومة لسكناه عند برج الساعة في السراي . كان الاسراف

واضحاً في التزيين، لاسيما أقواس النصر وأعلام الثورة العربية، ورحبت الجماهير الكثيرة بالامير فيصل وهي مصطفة بالشوارع، وعند البيوت على الطريق. وفي مساء اليوم نفسه، اقام مجلس الدولة على شرف الامير فيصل مأدبة حضرها (٣٥) من أعيان بغداد، ودعي اليها المندوب السامي البريطاني , والقائد العام , ووزراء الدولة , والمستشارين البريطانيين , وكبار القادة العسكريين، وقام وزير العدل بواجب الضيافة نيابة عن رئيس الوزراء الذي منعه عجزه عن مغادرة بيته[٢١].

والقيت اثناء المأدبة كلمات ترحيب بالأمير فيصل، ردَّ سموه عليها بالتقدير، وكانت جلسة بعيدة تماماً عن الاحاديث السياسية[٢٢].

وفي صباح يوم ٣٠ حزيران ١٩٢١ زار الامير مرقدي الأمامين موسى بن جعفر ومحمد بن علي (عليهما السلام) وهما اماما الشيعة في الكاظمية واستقبل في الاخيرة استقبالاً حافلاً، اذ كانت الكاظمية مدينة مزينة، وخرج جميع الاهالي للترحيب بالأمير. وفي عصر اليوم نفسه، زار الأمير فيصل، رئيس وزراء الحكومة المؤقتة عبد الرحمن النقيب، كما زار المندوب السامي البريطاني، وحضر بعد ذلك مأدبة في الهواء الطلق أقامها على شرفه أمين بغداد[٢٣].

تلا ذلك استقبال قرابة (١٥٠) من كبار الموظفين والوجهاء بضمنهم القائد العام، ووزراء الدولة[٢٤].

وفي ختام المأدبة القى الخطباء والشعراء كلماتهم وقصائدهم على الطريقة البغدادية، والقيت مزيداً من الخطب حين استقبل الامير فيصل (٣٠٠) وجيهاً جرى فيها تكرار الاشارة الى فيصل ملكاً منتخباً للعراق، واستقبل الحضور الامير فيصل بابتهاج[٢٥].

اما الموصل، فقد اشار كوكس إلى أنها ارسلت مندوباً وصفه (قوياً)، ان لم يمثل كل اطياف الموصل، فهو في الأقل قوي ليرحب بفيصل ويلح عليه بزيارة الموصل نفسها، ويعاهده الا يكون الاستقبال اقل حماسة مما استقبل به في بغداد. وعلى اية حال، ففي الكلمة التي القاها أمام وفد الموصل، أكد الأمير فيصل أن بريطانيا عازمة على الوفاء بوعودها، وان ما حدث في سوريا، جعله ينصرف لخدمة العراق، وطالهم بضرورة التمسك بالوحدة، لان الانقسام يؤدي الى ضياع الاستقلال.

اما كلمته التي القاها في الحفل الذي اقامته له الطائفة الكلدانية في ٣٠ تموز ١٩٢١ فقد شكرهم فيها على ثقتهم به كونه عربياً اولاً وعراقياً ثانياً، وأكد الأمير فيصل انه: "لايفرق بين طائفة وطائفة، بل كلنا عراقيون... ليعلم الجميع ان في هذا البلد لاتوجد أقلية وأكثرية، فالاقلية أكثرية، والأكثرية أقلية"، ووعد بالسير بالبلاد نحو التقدم بأقصى سرعة، بعد ان بقيت (٧٠٠) سنة تحت الحكم الأجنبي. واضاف الأمير فيصل في كلمته: "لي رجاء واحد من الأمة، الا تستعجل ولاتطيش، وان حاستها القومية ودمها العربي النشيط لايفوران فورة المستعجل"، إذ أن تاسيس الدولة بحاجة الى وقت فالذي يريد ان يؤسس مدرسة، عليه ان ينتظر ما لايقل عن سنة، ثم ينتظر (١٢) سنة ليتخرج طلابها، "فالسكون والصبر والاعتماد المتبادل، كل ذلك من لوازم نهضتنا". وفي ختام كلمته، أشار الأمير فيصل إلى حاجة البلاد إلى العلم والخبرة والمشورة، من أجل النهضة المنشودة، وهذا يحتم الاعتماد على بريطانيا، باعتبارها صديقة العرب، وان هناك من البريطانيين من هو أكثر إخلاصاً للعراق من بعض العراقيين، واوضح انه قد يكون مخطيء في تقديره هذا، لكنه قال: "ان من يخالف هذه السياسة، فهو عدو البلاد"[٢٦].

ومن الاحتفالات الرائعة التي اقيمت لدى وصول الامير فيصل للواء الدليم اثناء زيارته له في ٢٥ تموز ١٩٢١، هو تلقيه – القسم بالولاء – من العشائر الكبيرة: عنزة، والدليم. وتصف وثيقة بريطانية عشيرة عنزة بالقول: "عنزة، بدو عرب اقحاح، يجوبون البادية من الفرات إلى دمشق، يشتهرون بتربية الإبل والخيل، ويشتهرون ايضاً بانهم محاربون وغزاة، واسمهم مشهور في جميع انحاء العالم العربي. رئيسهم على الجانب العراقي "فهد بك بن هذال"، متضلع بالسياسة العشائرية، وهو صديق صدوق للبريطانيين. والدليم: شبه بداة وشبه مزارعين، يحتلون مئات الأميال على نهر الفرات، وترعى اغنامهم في البادية. وعلى الجانب الآخر، شيخهم "علي السليمان"، رجل ذو نشاطٍ فكري نادر، لم يتزعزع اخلاصه قط للحكومة البريطانية منذ احتلالنا منطقته. وكلا الشيخين، حين علما بان الحكومة البريطانية تحبذ ترشيح الأمير فيصل الى عرش العراق، اسرعا بتقديم اخلاصهما له[٢٧].

استقبل حشد من الفرسان فيصلاً اثناء وصوله الى الفلوجة، وواكب الخيالة موكبه اميالاً عدة حتى وصل الجسر العائم على الفرات في الضفة الغربية للنهر، واستقبله هناك فهد الهذال، ودعاه الى خيام عنزة، واصطف الفرسان حاملين راية العشيرة على جانبي الطريق، وانحنى فيصل يحييهم. وحين وصل الرمادي، استقبل فيصل من جانب علي السليمان على ضفة الفرات، وخلفها ترتفع راية الدليم الحمراء يحملها "عبد" يركب جملاً ابيضا بلون الحليب، وترفرف فوق قوة العشيرة المقاتلة[٢٨].

جلس فيصل على منصة في خيمة الدربار وخاطب العشائر بلسان البادية الحصيب ودعاهم الى التآلف، ولما اختتم كلامه هتف فهد الهذال: "ياعرب هل تريدون اكثر من هذا..؟!! فرد عليه افراد العشيرة بصوت واحد: نحن راضون عن كلامه". عند ذاك اقسم الشيخان – فهد الهذال وعلي السليمان – الواقفين الى جانب فيصل بالاخلاص: "لانك تقبل عليك الحكومة البريطانية". وجاء شيوخ الدليم الواحد بعد الآخر يضعون ايديهم في يده، علامة الاخلاص[٢٩].

الإستفتاء على فيصل

قرر مجلس الوزراء المناداة بفيصل ملكاً على العراق بناءً على اقتراح رئيسه في ١١ تموز ١٩٢١،، بشرط ان تكون حكومته دستورية، نيابية، ديمقراطية مقيدة بالقانون. وقد بعث سكرتير المندوب السامي البريطاني "كاريت" الى سكرتير مجلس الوزراء "حسين افنان" يبلغه ان الموافقة على ذلك القرار من المندوب السامي، تتطلب الاطلاع على رأي الأمة

العراقية ورغائب الشعب في هذا الخصوص مباشرة، وعليه يرجو المندوب السامي من مجلس الوزراء اصدار الأمر لوزارة الداخلية لاجراء التصويت العام[٣٠].

ومهما يكن الامر فقد سرَّ المندوب السامي وفيصل معاً بما قام به مجلس الوزراء بهذا الصدد، غير انهما كانا متفقين على الحاجة لاجراء استفتاء عام لأجل أن يثبت للعالم أجمع أن الشعب العراقي قد اعطى ثقه حقيقة لفيصل.

واتباعا لتلك السياسة، بادرت وزارة الداخلية باتخاذ الوسائل اللازمة للقيام بالتصويت، فألفت لجاناً متعددة للاشراف على تلك العملية، واوفدت ألى كل محافظة لجنة لهذا الغرض تدعو الأهالي في المدن والقصبات ألى اجتماع تلقى فيه الخطب والكلمات التي تدعو الى ترشيح فيصل[٣١].

وقد وزعت المذكرات الرسمية على المواطنين بوساطة المحافظين والمشاورين البريطانيين، وهي مطبوعة بصيغ معينة، وقد رافق عملية التصويت ملابسات كثيرة بحيث لم تسلم من الضغط والتوجيه. ففي بعض المناطق لم يسمح للمواطنين بطرح أي مقترح على الصيغة المقترحة، في حين سمح في مناطق اخرى باضافة مقترحات فرضها المشاورون البريطانيون، كما حدث في الحلَّة والدليم والعمارة[٣٢].

وقد جرت بعض المحاولات لقطع الاستفتاء، ومحاولات اخرى لانتخاب فيصل بشروط، فرأى العلامة الشيخ "مهدي الخالصي" اصدار فتوى جاء فيها: "على ان يكون فيصل ملكاً على العراق مقيداً بمجلس نيابي منقطعا عن سلطة الغير، مستقلاً معه بالأمر والنهي"[٣٣].

وفي بغداد إذ يتمتع الرأي العام بوعي سياسي اكثر نضجاً من بقية مراكز المدن الأخرى، لم يكن من السهل ممارسة ذلك الأسلوب. وفي اجتماع عام عقد في "سينما رويال" صباح يوم ٢٩ تموز ١٩٢١، خطب محافظ بغداد "رشيد الخوجة" معلنا على الحاضرين قرار مجلس الوزراء بجعل فيصل ملكاً على العراق، وتساءل بعد ذلك عن رأي المعارضين والمؤيدين، فوجد ان بعضهم يقترح وضع تحفظات على صيغة البيعة، وان الاخرين اتفقوا على اضافة شروط اخرى. وكان المحافظ قد طلب من المشترطين، وضع ما شاؤوا من الشروط، وعليه اصبحت البيعة في بغداد بالشكل الآتي:

((اجتمعنا، فصوتنا باجماع الرأي على تتويج سمو الامير فيصل ملكاً على القطر العراقي بحدوده الطبيعية على ان يكون ملكاً يرأس حكومة دستورية نيابية ديمقراطية حرة مستقلة، مجردة من كل قيد، منقطعة عن سلطة الغير، وان اول عمل تقوم به، تشكيل وجمع المؤتمر الذي يسن القوانين والدستور في مدة ثلاثة اشهر لاستلامه زمام الأمور))[٣٤].

وكان من الواضح، ان تأثير فتوى العلامة الخالصي قد وجدت صداها في نص البيعة اعلاه. على اية حال، فقد أجبر محافظ بغداد على الاستقالة لموقفه.

وفي برقية من المندوب السامي البريطاني الى وزير شؤون المستعمرات، ابلغه ان نتيجة الاستفتاء بشأن ترشيح فيصل، حازت على اغلبية ساحقة في مصلحته، وشارك في الاستفتاء مليون شخص، بلغت نسبة المؤيدين لفيصل (٩٦%)[٣٥].

ولبيان حجم التدخل البريطاني وتأثيره في عملية الاستفتاء، أرى من المناسب التوقف عند النتائج التي بعثت بها وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء في (١٨ آب ١٩٢١م).

قدم لواء بغداد (١٥٧) مضبطة، اشترطت (٦٨) منها على: حكومة دستورية نيابية حرة ديمقراطية مستقلة مجردة من كل قيد، ومنقطعة عن سلطة الغير، وتشترط جمع المؤتمر العام ضمن ثلاثة اشهر. وقدم لواء الدليم (١٦) مضبطة، وافقت على فيصل بشرط بقاء الانتداب البريطاني. اما لواء البصرة، فقدم (٤٧) مضبطة طالبت ان يكون لها مجلس تشريعي خاص مع جيش وشرطة للموافقة على ملكية فيصل. في حين قدم لواء ديالى (٤١) مضبطة اعلنت فيها الموافقة على تتويج فيصل. اما الحلَّة فقدمت (٤١) مضبطة، اشترطت (١٣) منها الموافقة على الملكية بشرط بقاء الانتداب البريطاني. وقدم لواء كربلاء (٢٨) مضبطة بالموافقة. وقدم لواء العمارة (٧) مضابط اشترطت بقاء الانتداب البريطاني. اما لواء الموصل فقدم (٩٧) مضبطة، جاء في (٦) منها المطالبة بحقوق الأكراد وسائر الاقليات، و (٧) مضابط طالبت بالانتداب البريطاني، و (١٠) مضابط طالبت ببقاء الانتداب البريطاني، ورعاية اللغة الكردية في الدوائر الرسمية والتعليم والحفاظ على الحقوق السياسية للاكراد، وحقهم في الالتحاق بكردستان تركيان اذا منحت الاخيرة الاستقلال. اما لواء كركوك فقد وافقت (٢٠) مضبطة على تتويج فيصل، في حين رفضت التتويج (٢١) مضبطة. وقدم لواء المنتفك (٢٩) مضبطة، (٢٤) منها اشترطت بقاء الانتداب البريطاني لمبايعة فيصل. ولم يشترك لواء السليمانية في التصويت اصلا[٣٦].

فيصل يطالب... وبريطانيا تناور

اعتقد كوكس ان فيصلاً يميل الى العمل مستقبلاً بوصفه مرشحاً بريطانياً، اختارته الحكومة البريطانية[٣٧]، وآمن فيصل بأن البريطانيين ينبغي ان يقوموا بالعمل عنه.

غير أن المندوب السامي وضَّح له، بما انه يتقدم في عمله، فسوف يكون العمل يوماً بعد يوم أسهل ألى الجميع، ودعاه إلى الظهور علناً، وان دار الاعتماد ستقدم له كل مساعدة ممكنة، ومن الممكن مبدئياً ان (يتظاهر) بانه مرشح من الشعب بمساعدة بريطانيا، وليس العكس[٣٨]، والا سيكون عرضة للهجوم على انه (دمية) بريطانية – على حد قول كوكس – واضاف قائلا: "ولكي يثبت فيصل قدميه مع مختلف العناصر، فانه بحاجة الى يومين او ثلاثة ايام وسوف نعمل بانسجام على وفق افضل خط للعمل... ثَمَّة اسباب كثيرة تدعو للشعور بالرضا عن الطريقة التي تسير فيها الامور"[٣٩].

وكرر فيصل على مسامع المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس ان نجاحه او اخفاقه يعتمد على جهود البريطانيين، واشتكى من ان رفاقه في سوريا لايبذلون جهودا كافية للترويج لدعاية تنصيبه[٤٠].

وعلى اثر ظهور نتائج الاستفتاء، ارسل كوكس برقية الى وزارة المستعمرات في (٣١ تموز ١٩٢١) جاء فيها: "ان الرأي العام في العراق، هو ان تتويج فيصل يجب ان يتم بأسرع مايمكن، ليس هذا فحسب، بل ان فيصل بمجرد تتويجه يريد ان يمارس وظائفه الملكية، ويفكر في اعلان يبين فيه سياسته المستقبلية بوصفه ملكاً على العراق، لاسيما اساس علاقاته مع الحكومة البريطانية[٤١].

وعليه، ذكّر السير كوكس، وزير شؤون المستعمرات تشرشل بمواجهته، ضرورة ملحة في وضع خطوط سياسية تلبي متطلبات الوضع السياسي العام، والتزامات بريطانيا تجاه الحلفاء، وعصبة الأمم، عند مواجهة الحاجات المحلية الطبيعية للتقدم المتواصل بغير انقطاع، على الطريق الذي سلكته بريطانيا. حين توج فيصل ملكاً على سوريا، لم تعترف به دولياً، على الرغم من اعتراف بريطانيا وفرنسا به، وان كوكس غير متأكد الى أي حد بالامكان تطبيق قضية سوريا مع الظروف الحالية[٤٢].

الترتيبات للادارة الداخلية، تتواءَم مع الوضع القانوني الذي يبقى ثابتاً، وان الحكومة البريطانية تستمر في كونها الحارس الآمين نيابة عن الحلفاء عن هذا الجزء من المنطقة التركية الذي احتلوه في انتظار نتيجة رسمية للانتداب، واقرار السلام.

ومما يجب ذكره بصدد الاستفتاء الجاري، ان عناصر متطرفة في بغداد، ربطت موافقتها على فيصل بشرط الا يكون مكبلاً بسيطرة اجنبية، وتبنى فيصل نفسه الموقف على أمل أن يوضع بأسرع وقت ممكن في موقف ليعلن بعبارات تؤكد دعمنا، بأن الاساس الكامل لسياسته المستقبلية وقبوله الحكم، يعتمد على مواصلة دعم بريطانيا ومساعدتها حصراً، مع انه يعارض جملة وتفصيلاً استعمال مصطلح (انتداب) كما هو مفهوم بشكل عام، ويأمل بأن علاقات العراق مع بريطانيا سوف تنظمها معاهدة تعقد بين دولتين حرتين، مثل أخ كبير، وصغير. وقد تساءَل كوكس: الى أي مدى على المستوى الداخلي يمكن معاملته ملكاً شرعياً وواقعياً..؟!! والى أيّ مدى يواصل كوكس انتظار تثبيت شروط الانتداب لكي يكون مسؤولاً عن ادارة الأمور..؟!!

وعلى المستوى الخارجي، فإن كوكس اعتقد بوجوب مواصلة بريطانيا، اعتبار نفسها مسؤولة لغاية توقيع معاهدة سلام، والى ان يتم القرار النهائي بشأن قضية الانتداب.

اثار فيصل قبل ايام قليلة مع السير كوكس تساؤلاً محدداً: ماذا سيكون موقفي فيما يتعلق بـ (قنصل فرنسي) يحتمل ان يكون غير ودي عندما اصبح ملكاً..؟!!

اجابه كوكس: ان موقفه في الوقت الراهن تجاه القنصل الفرنسي يجب ان يكون منسجماً مع موقف حكومة بريطانيا، وموقفي تجاه ذلك الموظف[٤٣].

حيال ذلك، اجاب وزير المستعمرات على برقية كوكس، ببرقية حملت تاريخ (١٩ آب ١٩٢١)، جاء فيها: انه يتفق مع السير كوكس بان يتم تتويج فيصل سريعاً، تاركاً اختيار التاريخ لكوكس على ان يخبر وزير المستعمرات بذلك مسبقاً، ومن المستحسن ان يعلن فيصل بخطاب التتويج بأن قبوله الحكم يعتمد على استمرار دعم بريطانيا ومساعدتها الوحيدة والحصرية. ان الحكومة البريطانية توافق على مساعدته، الا انه ليس بالامكان الآن اصدار أي تصريح تحدد فيه العلاقات فيما بينه وبين الحكومة البريطانية، وسوف تعالج تلك العلاقات في القانون الاساسي الذي يُهَيَأ الآن من جانب لجنة يؤمل ان تنتهي من اجتماعاتها في الايام القليلة القابلة، وسوف تبلغ اليكم توصياتهم بأسرع ما يمكن وسوف تناقش في الوقت المناسب في مجلس النواب العراقي، ولقد سبق ان تمت الموافقة بشكلٍ مبدأي على ان يبقى الامر للحكومة البريطانية والملك فيصل الى تبديل وضع الانتداب الى صيغة علاقة بين البلدين ستقوم في ظلها تنظيم المركز الخاص للحكومة البريطانية، وذلك عن طريق معاهدة تعقد مع حكومة العراق، وسنحتوي هذه المعاهدة او تحل محل البنود التي تنظم علاقاتنا مع العراق على اعتبارات القانون الاساسي، وسوف ينظمها اولاً، والى ان يتم الوصول الى تلك المرحلة، اخشى الا تكون علاقتنا في مركز يمارس فيه صلاحياته الكاملة بوصفه حاكماً مستقلاً.

لقد قبل فيصل الانتداب، وحتى يستبدل بعلاقة اخرى، يجب ان يعمل بموجبه، وان تشرشل واثق بأن فيصل يدرك في الوقت نفسه وجوب اتباع مشورة المندوب السامي البريطاني في العراق، على ان يبقَ شرفه ومركزه ضمن اوسع الحدود الملائمة للانتداب.

ومن الضروري ان يدمج في القانون الاساسي ما يفهم منه ان الكلمة الأخيرة لكم في الشؤون الداخلية – قدر تعلق الأمر في العلاقات الخارجية – فالحكومة البريطانية وحدها مسؤولة عنها[٤٤].

كان من الواضح ان رد تشرشل سلطوياً، اذ سطر القيود، وحدد المدى لسلطات فيصل، فمهما كانت العلاقات البريطانية – العراقية، سواء حكمها الانتداب او المعاهدة او اية اجراءات اخرى، فإن بريطانيا يجب ان تستشار، وان طبيعة الاستشارة وطريقتها الاجرائية تحددهما بريطانيا في ضوء نظام الانتداب.

والاكثر من ذلك طالما ان بريطانيا تتحمل الاعباء المالية والعسكرية للحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، فانها ستكون السلطة العليا، وتتوقع من فيصل الالتزام به.

لذا يمكن القول، ان الحكومة البريطانية لم تكن في موقف لتلبي رغبات فيصل، اذ كانت هناك المصالح البريطانية التي ينبغي صيانتها، والايفاء بالالتزامات الدولية امام عصبة الامم، وخشية بريطانيا من استغلال فيصل لسلطاته.

وتأخر جواب كوكس على وزير شؤون المستعمرات ثلاثة ايام، ففي برقية في ١١ آب ١٩٢١، اكد كوكس على ان فيصل اوضح مرات عدة في خطاباته ان اساس ترشيحه ومجيئه يكمن في اعتماده على دعم بريطانيا، واتفق كوكس مع فيصل على وجوب تكرار اعتماده على بريطانيا في خطاب التتويج.

وخشيَّ السير كوكس من ان تولي ادارة السلطة مهمة شائكة لغاية تحديد علاقات العمل بشيء من التفصيل وتنظيم المسؤولية بين الملك والمندوب السامي، الا ان السير كوكس كان متأكداً من ان فيصل (متعقل) ومستعد للمسير مع بريطانيا على الاساس الذي تقترحه دار الاعتماد البريطانية.

وكان واضحاً ان انصار فيصل المتحمسين سيشكلون صعوبة كبيرة، ولكن من الضروري احباط نشاطاتهم، حتى تكون بريطانيا قادرة بحرية من عبور مرحلة الانتداب التي يحتمل ان تندمج في ترتيب معاهدة حالما يتم التخلص من المعوقات الدولية.

لم يشك السير كوكس ان الوطنيين وانصارهم لايعدون القانون الاساسي (هبة) كريمة من بريطانيا الى شعب مغلوب. ان صياغة هذا القانون حق وواجب للعراقيين في الهيئة التشريعية العليا في الدولة، لذا فمن المتوقع التحفظ على مسودة جاهزة. وطالب السير بيرسي كوكس بوضوح - التحفظ على سيطرة المندوب السامي المطلقة – لكي ينقطع الشك بدوافع بريطانيا، وحسن نياتها، وبذا يقطع الطريق على العناصر التواقة لاثارة الفوضى[٤٥].

وفي برقية أخرى مؤرخة في (١٤ أب ١٩٢١) من المندوب السامي البريطاني الى وزير شؤون المستعمرات، ناقش فيصل برقية تشرشل في (٩ آب ١٩٢١)، وابلغ السير كوكس بانه غير قادر على قبول عرش العراق على اساس ما جاء في البرقية، وطلب تأجيل تتويجه لغاية الوصول الى تسوية مُرضية للطرفين[٤٦].

ويمكننا ارجاع تلك العقدة المستعصية من علاقات فيصل مع السلطات البريطانية الى عاملين:

الأول: ان فيصلاً كان يروم الى تأمين موقف معترف به في هيكلة النظام عبر المندوب السامي، وكان يعتقد ان مثل هذا الترتيب سيساعد الطرفين.

الثاني: دافع فيصل عن مطالبته بمنحه اثراً بارزاً في عملية صنع القرار على اساس ان ذلك سيجعل نظامه كفوءاً وفاعلاً، ولاجل التحقق من ذلك، لابد ان تمنحه الحكومة البريطانية بعض السلطات.

ويبدو ان الهدف الحقيقي لفيصل من وراء المطالبة بتأجيل تتويجه، عزمه على تحاشي الاجراءات المقيدة لسلطته، والتزامات الاتفاقية، والالتزامات الدولية، لاسيما ان فيصلاً كان يدرك بانه الرجل الذي كانت الحكومة البريطانية تبحث عنه ليخفف عنها مصاعبها في العراق، وليخرس نقادها. لذا، فإن على الحكومة البريطانية ان تقدر مشاعره الوطنية والسياسية حق قدرها.

وفي السياق نفسه، اجاب تشرشل، بعدم قدرة فيصل على توطيد السلام والنظام، من غير مساعدة خارجية، ومنحه سلكات مطلقة، امر بحاجة الى وقت اطول.

من جانب آخر، فقد أكد تشرشل على ضرورة المشاورة في ترتيبات الانتداب او المعاهدة، مادامت بريطانيا تتحمل مسؤوليات مالية ثقيلة في العراق. ان الطريق لتحويل الانتداب الى معاهدة، يمر عبر تشكيل حكومة عراقية مستوفية للشروط الديمقراطية، فضلاً عن وجود شخص يصوغ معاهدة، ويجب ان يتبع ذلك تصديق رسمي للمعاهدة.

وطلب تشرشل من المندوب السامي البريطاني صياغة خطاب التتويج مع فيصل وان يرسل برقية لوزير شؤون المستعمرات اولاً، لكن تشرشل تدارك الموقف، ومنح السير كوكس حرية التصرف، اذا اقتضت الضرورة، لانها ذات اهمية كبيرة لتتويجه بالسرعة الممكنة.

وطلب تشرشل من كوكس ابلاغ فيصل بأن الحكومة البريطانية تعد تعهده بقبول نظام الانتداب، عرضة للتعديل الى معاهدة ملزمة، وان الحكومة البريطانية تقترح المضي ابعد من تعهدها , وتنوي صياغة المعاهدة بأسرع ما يمكن[٤٧].

وقد ارسل كورنواليس مستشار فيصل، كتاباً الى المندوب السامي في (١٥ آب ١٩٢١)، ذكر فيه بعض الملاحظات التي ابداها فيصل على برقية تشرشل المؤرخة في ٩ آب ١٩٢١، راجياً ملاحظتها وارسالها الى وزير الدولة، ومنها:

١- انه لم يقبل بالوصاية اذا كان قد قصد بذلك الاداة التي كانت قد قدمت الى عصبة الأمم، وعلى العكس من ذلك، فانه قد رفضها، ولقد اخبره لورانس في لندن بأن حكومة "الملك جورج" ولاسباب دولية، لم يكن بإمكانها التخلي عن الانتداب في ذلك الحين، الا انهم سوف يبدلونها في خلال سنة من وصوله الى العراق، بمعاهدة سيتم الوصول اليها باتفاق متبادل، ولقد كرر ذلك في السويس، واضاف انه من المحتمل التوصل الى معاهدة بأقل من سنة. وفي ذات الوقت ينبغي ان يكون معلوماً لديهم، ان نصوص الوصاية المكتوبة سوف لن يتم وضعها موضع التنفيذ، وان الحكومة سوف تقوم بتطبيقها بنيَّة حسنة، وثقة متبادلة، الا ان لورانس أخبر فيصل بأن الحكومة البريطانية سوف تمنحه الحرية الكاملة لمزاولة سلطاته، وانه سوف يلقى كل مساعدة من الموظفين البريطانيين.

٢-يشعر فيصل بأن برقية وزير شؤون المستعمرات تظهر تغيراً في النغمة، واذا وافقنا على كل المقترحات، فان ذلك سوف يضعه في موقف صعب ازاء كل من الحكومة البريطانية، والشعب العراقي.

٣-ويشير الملك الى ان القانون الاساسي يجب ان يخلوا من أية اشارة الى العلاقات مع بريطانيا، لان ذلك قد يؤدي الى احتقار الشعب لهذا القانون الذي قد قرر لهم من قبل غيرهم. وعليه، فانه يرحب بوجهات نظر الملك جورج على الصيغة التي ينبغي ان يأخذها القانون الاساسي، الا انه رغب ان يتم تبادلها معه بصورة شخصية، وان يتم تقديمها من قبله اذا هو وافق عليها، الى المجلس بوصفها رأيه الخاص.

٤-انه يعارض بشدة، الاقتراح القاضي بأن القانون الاساسي يجب ان يحتوي عبارة: "تترك للمندوب السامي الكلمة الأخيرة في الشؤون الداخلية"، فهو يعُد ذلك محطماً لكل الاستقلال.
٥-انه يعد ان افضل خطوة بالنسبة لوجهتي نظر المصالح البريطانية والعربية، هو مايلي:
أ) تهيئة قانون اساسي يشير الى شكل الحكومة في العراق في ضوء العلاقات بينه وبين بريطانيا.
ب) توقيع معاهدة تحمي مصالح بريطانيا والعرب، يمكن توقيعها قبل تصديق القانون الاساسي، ثم يتم تصديقها من قبل المجلس.
ج) يقترح الامير فيصل ان يكون حاكم العراق له السلطة النهائية في الداخل خلال مدة الانتقال، مادامت الاوضاع في داخل البلد هادئة ومستقرة.
اما علاقته بالمندوب السامي، فذكر: "انه يوافق على ان تكون العلاقات والقضايا الاجنبية والسيطرة الاقتصادية من اختصاص المندوب السامي.
ولقد طلب فيصل، ان يكون اعتلاؤه العرش له قيمة تميزه تظهر مكانته، لانه اذا كان لعبة بيد البريطانيين، فإن تأثيره سيكون ضعيفاً، بل معدوماً، ولن يستطيع اعادة مركزه في المستقبل، وان المصالح البريطانية ستخدم بصورة احسن اذا ما عمل كل شيء ممكن لتقويته في نظر الشعب، وان فيصلاً يحس بأن الحكومة البريطانية ستعاني مصاعب اذا ما تبنت اتجاهاً يرفضه الشعب. ولاريب، فان الفرصة القائمة حالياً هي التي ستظهر لهم بالنجاح، ولن يكون مفعولها عكسياً على مصالحهم. انه يعلم بأن الهدف المقصود في الأصل واحد، ولكنه يشعر بالقوة بأن الاجراء الذي يراه وزير شؤون المستعمرات سيقود الى متاعب بحيث ستتعذر قابليته الجدية، ان ينفذ واجبه تحت الشروط المقترحة. وان فيصلاً متشوق جداً بأن تعهد حكومة الملك جورج لكم مهمة انهاء اولويات المعاهدة معه، لتوقع بعد ذلك وتصدق من قبل الحكومتين[٤٨].
حاول المندوب السامي البريطاني تبرير او توضيح وجهة نظر فيصل، لذا كتب الى تشرشل موضحاً ان فيصلاً لايقبل الانتداب بصيغته التي قدمت الى عصبة الأمم، وقد ابلغه الكولونيل لورانس بعدم تمكن الحكومة البريطانية من التخلي عن الانتداب لاسباب دولية، ولكن في مدة عام من وصول فيصل الى العراق، يستبدل الانتداب بمعاهدة يجري التوصل اليها باتفاق متبادل. وفي السويس، كرر لورانس على مسامع فيصل الكلام نفسه بأمكانية اقرار معاهدة في اقل من عام، وجرى التفاهم بينهما على انهما في غضون ذلك، فان الادارة ستستمر، وشروط الانتداب لن تبقى. ليس هذا فحسب، بل اخبر لورانس الامير فيصل بأن الحكومة البريطانية سوف تمنحه الحرية الكاملة لممارسة سلطاته وانه سوف يتلقى كل مساعدة من الموظفين البريطانيين[٤٩].
وتأسيساً على ما تقدم، شعر فيصل من برقية وزير شؤون المستعمرات، ان هناك تغيراً مهماً في اتجاه السياسة البريطانية حياله، وان موقفه سيكون مستحيلاً حيال الحكومة البريطانية والشعب العراقي، لاسيما انه اشار الى اقتراحات تخص القانون الاساسي، اذ اعتقد:
اولاً: ان القانون يتعلق فقط بشعب العراق وحكومته، ومن المفترض الا يتضمن أي اشارة الى العلاقة بحكومة جلالته.
ثانياً: اعتقد فيصل ان يعد القانون الاساسي، ويقدم بطريقة على أساس أن العضوية جميعها سوف تدمر، وان الشعب سوف يستاء من دستوره المستقبلي الذي يقرر لهم.
ثالثاً: يرحب فيصل بأراء الحكومة البريطانية، غير انه يريد منها الاتصال به شخصياً، واذا اتفقا في الرأي، فانه يرسل الى الاجتماع بوصفه من بنات افكاره.
رابعاً: اعترض فيصل بشدة على احتواء القانون الاساسي على عبارات تترك للمندوب السامي البريطاني، الكلمة الأخيرة في الشأن الداخلي، ويعد ذلك تخريباً لكل مظاهر الاستقلال[٥٠].
ولاحتواء الازمة بين فيصل وتشرشل، اعتقد السير بيرسي كوكس ان الاختلاف الكبير بين اراء الاثنين كانت مفاجئة له تماماً. لقد لخص كوكس موقف الامير فيصل قبيل تتويجه بكلمات لا لبس فيها، ففيصل يقول: "بصرف النظر عن ارائي الشخصية تجاه القومية العربية، اني (اداة) السياسة البريطانية، اني وحكومة بريطانيا في المركب نفسه، ولابد ان نغرق، او نسبح معاً، اذا اخفقت الوسيلة، وتُرك العراق نتيجة لذلك، فيجب ان اتركه انا ايضا، واذا جرى اختياري اذا جاز التعبير يجب معاملتي كواحدٍ من انفسكم، ويجب الثقة بي كما تثق حكومة بريطانيا بك – يقصد السير بيرسي كوكس – واذا اردتني في اعين الشعب (دمية) علنية، كما يحتمل، ولو ان ذلك كما تقول، سيكون مسألة اشهر او حتى اسابيع قلائل، وفضلاً عن ذلك ان من مصلحتك ان تبين حالاً اني ملكٌ حقاً، واني موثوق به، وانك على استعداد ان تدعمني. انني اتعهد بأن استرشد بنصحك في جميع الامور المهمة، وان مجرد وجودك هنا، ووجود المستشارين يجب ان يكون ضماناً كافياً لاولئك الذين يهمهم امر الحفاظ على نفوذك[٥١]".
ورداً على كلام فيصل، بيَّن كوكس ان مصالح واهداف بريطانيا وفيصل واحدة بدون شك، وان الصعوبة الحقيقية تتعلق بالاشهر القليلة القادمة، ويجب ان يفهم فيصل ان الحكومة البريطانية تأخذ بالحسبان الموقف المحتمل لحلفائها، وموقف عصبة الأمم، وبالنتيجة هي غير قادرة، اذا كانت وحدها.
حيال ذلك أجاب فيصل: قدر تعلق الأمر بالحلفاء، فان علينا ان نأخذ فرنسا فقط بعين الاعتبار، في حين ان بريطانيا في عصبة الأمم قادرة على فعل ما تشاء، لأن نفوذها قويٌ جداً. غير ان كوكس اكد لفيصل، وعلى وفق المعلومات المتيسرة لديه، عدم اتفاقه تماماً مع اقوال فيصل[٥٢]. واقتنع كوكس بوجهة نظر فيصل بشأن العلاقات البريطانية – العراقية التي يجب

ان تنفصل عن القانون الاساسي، واتفق مع فيصل ايضاً بشأن الحصول على نخبة من المندوبين المنتخبين الى الجمعية , والذين يمتازون بالكفاءة لمناقشة تفاصيل العلاقات السياسية بين بريطانيا والعراق[٥٣].

قدر تعلق الامر بسلطات فيصل، فإن كوكس اعتقد بعدم وجود اختلاف كبير بين المواقف الخاصة للحكومة البريطانية وفيصل، فان سيطرة بريطانيا على الموارد المالية والعلاقات الاجنبية، وافق عليها، وسوف يتم السيطرة عليها بعد وقت قصير على جميع القوة العسكرية الفعّالة. وهو من ناحيته وافق على استشارة المندوب السامي تماماً، والسير حسب ارشاده. واشتراط الحكومة البريطانية بـأن السلطة النهائية في الأمور الداخلية يجب ان تحفظ للمندوب السامي، وتضمينه في القانون الاساسي يعد مشكلة. ان تضمين مثل هذا الشرط والتأكيد المتكرر على سلطة المندوب السامي في الامور الداخلية، فإن كوكس يتفق مع فيصل، انه يضع الملك امام رعاياه في موضع (الدمية). وبتقدير كوكس، فإن الثقة بالتعاون الودي بين الأمير والمندوب السامي، واستعداد فيصل لقبول مشورة المندوب السامي. كان رأي المندوب السامي غريباً ويثير الدهشة، اذ اعتقد انه اذا وجد، ان الملك اصبح اداة بيد قوى التطرف، ولن يقبل بمشورة المندوب السامي، فإن الأخير يستقيل، وان لم يكن ذلك كافياً للتأثير على الملك للعودة الى جادة الصواب، فإن الحكومة البريطانية تقول: "حسناً، اننا سننسحب الى البصرة، ونتركك وحدك للاعتناء بنفسك". وفي أي حال، هذا هو علاج حكومة بريطانيا لانه لا نيَّة لبريطانيا في اعادة احتلال العراق بالقوة، ولايمكن للمرء في الوقت نفسه , ان يتجاهل خطر المتطرفين، بل نأمل فقط ان فيصلاً قد أفاد من تجربته في سوريا لئلا يلدغ مرتين، الأمر الذي يدلل على ادراكه للخطر، وانه يحسن معالجة الأمور[٥٤].

آمن كوكس ان الانتداب اصبح (عتيقاً)، وينبغي ابلاغ عصبة الامم هذه الحقيقة، وابلاغ العصبة، ان بريطانيا ستستبدل الانتداب بمعاهدة. واعتقد كوكس بضرورة توظيف الحماسة الوطنية العربية لفائدة بريطانيا، والتحرك مع الموجة، وحمل الشعب العراقي مع بريطانيا...؟!!!

قدر تعلق الأمر بموافقة الحكومة البريطانية وسياساتها، فقد مال السير كوكس الى التحلي بالشجاعة ومنح فيصلاً صلاحيات، يلح في المطالبة بها، لكنه تدارك تقييم الجانب الدولي لمثل تلك السياسة، وعدم معرفته لضمان قبول الحلفاء وعصبة الأمم، منح فيصل دوراً في سياسته الخارجية، واكد على ان فيصلاً ترك العلاقات الخارجية، وجميع القضايا الاجنبية بيد الحكومة البريطانية. اما طلب فيصل الاطلاع على المسودة الاولية للمعاهدة، فقد اكد كوكس على ضرورة اطلاعه على الموجز العام الذي تراه الحكومة البريطانية، واذا تمت الموافقة على رأي فيصل، فاعتقد كوكس بوجود شرط وضرورة الالتزام به، ووضعه في المعاهدة، او في وثيقة منفصلة[٥٥]. ويكمن ذلك الشرط في ان يترك للحكومة البريطانية حرية ادارة المناطق الكردية وتنظيم شؤونها. ويبدو ان كوكس توقع عدم اعتراض فيصل على ذلك لاسباب تتعلق بكون المدة طويلة جدا، قبل ان يكون لحكومة فيصل اقل فرصة لتكون قادرة على اجبار "كردستان"، وان اقل محاولة لادخالها – بالقوة – في نظام حكومة عربية مباشرة من بغداد، او معاملتها بطيش، سيؤدي الى تمرد ضد الحكومة. وبصرف النظر عن اعتبار كردستان اقلية مؤهلة للحماية تحت ظل معاهدة، فان الاجراءات الوقائية المُرضية بشأن كردستان، عدها كوكس السياسة للسلام في العراق[٥٦].

أرسل المندوب السامي البريطاني كتاب فيصل ببرقية الى لندن في (١٦ آب ١٩٢١)، وعلى اثر وصوله، ارسل تشرشل برقية سرية في (٢٤ آب ١٩٢١) الى السير بيرسي كوكس جاء فيها: "يجب ان تخبر فيصل من قبلي بأني لم اتغير بأي حال من الأحوال الى غير مصلحته، والتبدل الوحيد الذي حصل هو اننا نفكر بعقدة معاهدة طويلة الأمد، ونحن مستعدون لعقدها بأسرع مايمكن، كما ان الحكومة البريطانية طلبت من المندوب السامي ان يوضح لفيصل ان بريطانيا تود ان تعمل مع العراق بطريقة قانونية منظمة فيما يختص بتعهداتها في عصبة الأمم ولا سيما معاهدة النفط الانكليزية – الفرنسية.

ان الولايات المتحدة الامريكية تضع العقبات بضغطٍ من مصالح شركاتها النفطية، واذا انضموا الى الفرنسيين ضد حكم فيصل، فاننا سنواجه مشاكل صعبة في مجلس عصبة الأمم، وهذه المشاكل لايمكن التغلب عليها ما لم نسلك اسلوباً صحيحاً. وستكون حماقة من فيصل ان يحاول ان يعزل نفسه عن سلطة عصبة الأمم الجبارة التي تعطيه مكانته الدولية، وفي نظر العالم اجمع، ان غايتنا بالتأكيد ان نعطيه مسؤوليات وصلاحيات بقدر ما يمكن وان نجعله في عيون شعبه، الحاكم الحقيقي[٥٧].

بهذه البرقية، فلن تجد صعوبة في صياغة البيان الذي سيلقيه فيصل.

ان تتويج فيصل في اليوم الذي عينتموه امر حيوي، انني ساعٍ لاخذ برقية تهنئة من صاحب الجلالة لفيصل بمناسبة تتويجه.

اما البرقية الثانية التي ارسلها تشرشل الى المندوب السامي، فقد جاء فيها: "أني أقدر تماماً وجهة نظر فيصل، وعليك حالاً ان تؤكد له بأنه ليس هناك تبدل في موقف حكومة بريطانيا، واني لمهتم بقدر ما انتم مهتمون بأن نبذل كل ما لدينا لاجل ان نقويه في انظار شعبه. انه من المتعذر ان لم يكن من المستحيل، التخلص من ضرورة وجود قانون اساسي مهيأ من الدولة المنتدبة"[٥٨].

ولقد لوحظت المسألة ملاحظة دقيقة واحيلت من جانب مجلس الوزراء الى لجنة وزارية تضم وزير الخارجية ووزير الهند والمستر "فيشر" ممثل الحكومة في مجلس عصبة الأمم. وبعد مزيد من استشارة وزارة الخارجية، علمنا انه من الممكن لنا ان نباشر حالاً كما كلفنا سابقاً بالقيام بتعهدنا تحت الانتداب، وذلك بمعاهدة مع فيصل لذلك فقد اتفق بأن يضع هو الهيكل العام للقانون الاساسي بالتشاور مع السلطات المحلية، على ان يصادق عليه من قبلكم قبل ان يقر نهائياً، لاننا سنكون مسؤولين عنه تجاه بقية الدول، وبنفس الطريقة، فمن الضروري ان يكون لنا ضمان تام، بأن المعاهدة في شكلها النهائي سوف تمكننا من انجاز تعهداتنا الدولية، واننا سنكون في حماية من بعض الأمور المالية المهمة، ويكفي ان يعطيك فيصل

قبل توليه العرش تعهداً، يفضل ان يكون خطياً حول هاتين النقطتين، وليس لدي من شك من فحوى برقيتك بأنه سيقبل هذا بكل يسر، وفي خطاب التتويج يجب ان يدرج البيان الآتي:

((ان الحكومة البريطانية، وتنفيذاً لتعهداتها الصادقة، قررت ان تعترف بي كملك لدولة العراق المستقلة، التي دعيت اليها بأكثرية الشعب الساحقة في هذه المملكة، ولقد تعهدت بأن ادخل في معاهدة مع الحكومة البريطانية يكون موضوعها من جهة – تأمين الاعتراف نهائياً – ومن الجهة الثانية، وضع مواد تخول بريطانيا القيام بتعهداتها التي تعهدت بها بشان العراق))[٥٩].

ان اول خطوة اقوم بها هي وضع قانون اساسي ديمقراطي تمثيلي للمملكة بالتشاور مع المندوب السامي، وممثلي الشعب، وسيرعى حقوق ومصالح ورغبات الشعب كله، واني تعهدت بتأسيس نظام عدلي في العراق يصون مصالح الاجانب، والحقوق المشروعة بشأن المعتقدات الدينية لبعض الطوائف، ويضمن للجميع حرية الوجدان الكاملة واجراء كافة انواع التعبد على شرط الا يخل بالأمن العام، والعادات، والأخلاق، وكذلك الا يمارس أي تمييز من أي نوع كان بين سكان العراق بسبب الدين والعنصر واللغة، وكذلك سيضمن لكل البلدان الأجنبية مساواة في المعاملة في الأمور التجارية.

ان الاسلوب الذي نقترح تبنيه، هو كما يلي: اننا سنبين لمجلس عصبة الأمم، الطريقة التي مارسنا بها الانتداب حتى هذا الحين، والتطورات السياسية التي حدثت، ومن ضمنها التصويت الساحق لصالح فيصل، قد اقنعنا بأن العراق تقدم درجة نحو الهدف الذي يساعد على الوقوف لوحده، واصبحنا معها قادرين على ان نقوم بتعهداتنا تجاه عصبة الأمم بواسطة معاهدة تعقد معه، وسندعوا عصبة الأمم للمصادقة على عملنا، واعطائنا بعض الخطوط العمومية التي يمكن ان تكون اساساً للمعاهدة، ومن الممكن ان يقبلوا ترك بعض المواد التي ادخلناها في لائحة الانتداب لعهدة فيصل، ليقوم بها.

اما فيما يتعلق ببعض المواد المتعلقة بالمسؤولية تجاه عصبة الأمم وبقية الدول، فيجب ان تبقى معنا لمدة من الزمن، وانا واثق بان فيصل يدرك ذلك، وعليه يجب ان تساعدنا المعاهدة على القيام بتعهداتنا، واني موافق بأنه من المستحيل ان يفهم جلياً بأن مسألة انضمام المناطق الآهلة بأكثرية كردية الى المملكة العراقية، لم يقرر نهائياً بعد[٦٠].

تتويج فيصل وتنصيبه ملكاً على العراق

اختار فيصل يوم الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ تاريخاً لاعتلائه عرش العراق، وقد صادف هذا اليوم في التاريخ الهجري (١٨ ذي الحجة ١٣٣٩)، وهو اليوم الذي عهد فيه الرسول محمد (ρ) بالخلافة الى الامام علي (υ). وقد اقيم في يوم التتويج احتفال كبير حضره كبار المسؤولين البريطانيين، واعضاء الحكومة العراقية المؤقتة، وشيوخ العشائر ووجهاء المدن. وقد احتشد الناس في الطرقات المؤدية الى ساحة البرج في منطقة (القُشْلَة)، حيث اقيم الحفل. وقد اقبل فيصل، يحيط به المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس، وقائد القوات البريطانية في العراق الجنرال ألمر هولدن، والكولونيل كورن واليس المستشار الخاص لفيصل. فتش فيصل حرس الشرف المعد لتحيته، وجلس في المكان المخصص له، وجلس عن يمينه بيرسي كوكس، وعن شماله ألمر هولدن، وجلس في الصف الثاني كل من السادة: رستم حيدر، امين الكسباني (من السوريين)، حسين افنان سكرتير مجلس الوزراء[٦١].

وبعد مرور لحظات معدودات، ناول المندوب السامي، سكرتير مجلس الوزراء، بلاغاً للعراقيين، جاء فيه: لقد قرر مجلس الوزراء باتفاق الاراء، بناء على اقتراح سمو رئيس الوزراء، المناداة بسمو الأمير فيصل، ملكاً على العراق، في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة من سنة ١٣٣٩ هـ الموافق ١١تموز ١٩٢١م على ان تكون حكومة سموه، حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وبصفتي مندوباً لجلالة ملك بريطانيا، رأيت ان اقف على رضى الشعب العراقي البات، قبل موافقتي على ذلك القرار، فأُجري التصويت العام برغبة مني، واسفرت نتيجة التصويت عن اكثرية (٩٧%) من مجموع المنتخبين المتفقين على المناداة بتسمية الأمير فيصل، ملكاً على العراق. وعليه اعلن ان سمو الأمير فيصل، نجل جلالة الملك حسين، قد انتخب ملكاً على العراق، وان حكومة جلالة ملك بريطانيا، قد اعترفت بجلالة الملك فيصل ملكاً على العراق[٦٢].

ولم يكد سكرتير مجلس الوزراء ينتهي من تلاوة بلاغ المندوب السامي، حتى انتصب السيد محمود النقيب، اكبر انجال رئيس الوزراء، والقى دعاءاً موجزاً بمناسبة هذا الحدث التأريخي الجليل، ثم أطلقت المدافع (٢١) طلقة تيمناً بهذا العيد. ثم نهض الملك فيصل، فألقى خطاباً مدوناً استهله بشكر العراقيين على مبايعتهم إياه (مبايعة حرة) وحيا ابناء الأمة العربية الذين استبسلوا مع ابطال الحلفاء، وذهبوا ضحية أوطانهم العزيزة، وشكر البريطانيين على جميل معروفهم، وحث الناس على الاتحاد والتآلف.

وقد تضمن الخطاب بالنص، ما طلبه وزير شؤون المستعمرات ونستون تشرشل **في برقيته المرسلة إلى المندوب السامي في العشرين من آب ١٩٢١**.

وفيما يلي نص خطاب الملك فيصل الذي ألقاه في حفل تتويجه وتنصيبه ملكاً على العراق:

((اتقدم إلى الشعب العراقي الكريم بالشكر الخالص على مبايعته إياي، مبايعة حرة، دلت على محبته لي، وثقته بي، فأسأل الله عز وجل ان يوفقني لاعلاء شأن هذا الوطن العزيز، وهذه الأمة النجيبة لتستعيد مجدها الغابر، وتنال منزلتها الرفيعة بين الأمم الناهضة الراقية ضمن دائرة السلم والنظام، واني لا ألو جهداً بأن استعين برجال الأمة على اختلاف مواهبهم، وتباين طبقاتهم، وتفاوت معتقداتهم، فالكل عندي سواء، لافرق بين حاضرهم وباديهم، ولاميزة لأحد عندي الا بالعلم والمقدرة، والأمة بمجموعها هي حزبي، لاحزب لي سواها، ومصلحة البلاد العامة هي مصلحتي، ولامصلحة لي غيرها. ألا وإن اول عملٍ اقوم به، هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي، ولتعلم الأمة ان مجلسها هو الذي سيضع بمشورتي، دستور

استقلالها،على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية، ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ويصادق نهائياً على المعاهدة التي ساودعها له فيم يتعلق بالصلات بين حكومتنا وحكومة بريطانيا العظمى، ويقرر حرية الأديان والعبادات شرط الا تخل بالأمن العام والأخلاق العمومية، ويسن قوانين عدلية تضمن منافع الاجانب ومصالحهم، وتمنع كل تعرض بالدين والجنس واللغة، وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الاجنبية، واني لواثق بأننا بالاستشارة مع فخامة المندوب السامي السير بيرسي كوكس، الذي برهن على صداقة للعرب، خلدت له الذكر الجميل، سنصل الى غاياتنا هذه باسرع وقت ان شاء الله. فالى الاتحاد والتعاضد، الى الرويَّة والتبصر، الى العلم والعمل، ادعوا امتي والله الموفق).

وبعد ان انتهى الملك فيصل من تلاوة خطاب العرش، قدم اليه السير بيرسي كوكس، برقية التهنئة التي بعث بها اليه الملك جورج ملك بريطانيا بهذه المناسبة.

وقد بعث الملك فيصل ببرقية شكر جوابية، اثنى فيها على جهود بريطانيا في تحقيق آمال العرب.

وللاهمية التاريخية للبرقيتين، نوردهما نصاً:

صاحب الجلالة الملك فيصل – بغداد

اقدم لجلالتكم تهاني الخالصة على هذا الحدث التاريخي المؤثر، الذي اصبحت به بغداد – مدينة العراق القديمة – مرة اخرى مركزاً لمملكة عربية بفتوى الأغلبية الساحقة من اهالي العراق وانه لمن اشد دواعي الابتهاج لي ولشعبي، ان يتوج الجهاد العسكري المشترك للقوات العربية والبريطانية، وقوات حلفائهم، بهذا الحدث المجيد الذكرى، واني لواثق بأن المعاهدة التي ستعقد بيننا قريباً لتوثيق عُرى المحالفة التي دخلنا فيها الحرب المظلمة، ستمكنني من القيام بتعهدي المقدس بافتتاح عهد سلام واقبال مجدد للعراق[٦٣].

٢٣ آب ١٩٢١

التوقيع
آر. آي جورج
الملك الامبراطور

صاحب الجلالة الملك الامبراطور جورج – لندن

اني لمسرور ومبتهج جداً باللطف الملوكي الذي اظهرتموه نحوي، ونحو شعبي، ببرقية جلالتكم، وفي مثل هذا اليوم المبارك الذي اصبحت به بغداد مدينة الخلفاء، ثاني مرة عاصمة مملكة عربية، اذكر مفاخرا لجلالتكم ولشعبكم الكريم من الايادي البيضاء في تحقيق آمال العرب، واني لواثق بأن الأمة العربية ستحقق ما لجلالتكم من الاعتماد عليها، باعادة مجدها القديم، مادامت مؤيدة بصداقة بريطانيا العظمى. ولاشك في ان المعاهدة التي ستعقد بيننا قريباً ستؤكد صلات التحالف التي شيدتها دماء العرب والبريطانيين الممتزجة في ميادين الحرب الضروس، وستكون مؤسسة على دعائم لاتتزلزل.

هذا واني مع شعبي ارجو لجلالتكم ولشعبكم النجيب السعادة الابدية والنصر الدائم[٦٤].

٢٥ آب ١٩٢١

التوقيع
فيصل

كما ابرق الملك فيصل الى والده الملك حسين في مكة المكرمة، هذه البرقية:

صاحب الجلالة الهاشمية العظمى – مكة

الرقم (١)
التاريخ ٢٣ آب ١٩٢١

بفضل الله تعالى وعناية الالطاف الهاشمية، أقيمت اليوم مراسم التتويج في أنحاء العراق كافة فأسأل الله ان يؤيد جلالتكم ويعزز ملككم محفوفاً بالنصر الدائم[٦٥].

فيصل

وأبرق ايضا هذه البرقية الى أخيه الأمير علي:

الأمير علي – مكة – المدينة

الرقم (٢)
التاريخ ٢٣ آب ١٩٢١

بفضل الله تعالى وعناية الالطاف الهاشمية أقيمت اليوم مراسم التتويج في أنحاء العراق[٦٦].

فيصل

ومثل هذه البرقية بالنص أرسلت إلى الأمير عبدالله – عمّان وكان رقمها (٣).

والظاهر، أن الأمير عبد الله لم يكن مرتاحاً لتبوء شقيقه الأمير فيصل عرش العراق، وقد كان معداً له من قبل، فأبرق الملك فيصل هذه البرقية الثانية إليه.

الأمير عبد الله – عمّان

الرقم (٤)
التاريخ ٢٣ آب ١٩٢١

جعلني الله فداكم...[٦٧]

فيصل

الهوامش

[١] فاروق صالح العمر، حول السياسة البريطانية في العراق (١٩١٤- ١٩٢١)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (بغداد، د. ت)، ص ١٠١.
[٢] عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق (١٩٢١- ١٩٣٣)، مطبعة الآداب، (النجف الأشرف، ١٩٧٥)، ص ٥٤.
[٣] الملك عبد الله، مذكرات الملك عبد الله (عمّان، ١٩٤٧)، ص ٢٤٢.
[٤] من لورانس الى وزير المستعمرات، ١ نيسان ١٩٢١، العراق في سجلات الوثائق البريطانية، مج ٢ (١٩١٨- ١٩٢١)، ترجمة: كاظم سعد الدين، بيت الحكمة (بغداد، ٢٠١٣)، ص ٥٩٧- ٥٩٨، وسيرمز لهذه الوثائق بـ (ع. س.و.ب).
[٥] من وزيرشؤون المستعمرات الى الكولونيل لورانس، بواسطة الوكيل البريطاني العام، القاهرة، ١٩ نيسان ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٥٩٨.
[٦] من وزير شؤون المستعمرات الى الكولونيل لورانس، بواسطة الوكيل البريطاني العام، القاهرة، ١٩ نيسان ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٥٩٩.
[٧] من المندوب السامي في العراق الى مستر جرجل، بغداد، ٢٣ نيسان ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٠٠.
[٨] جرجل: خطابي في البرلمان اليوم، يحتوي على بيان سياسي على الخطوط الآتية، ع. س. و. ب، ص ٦٢٢.
[٩] جرجل: خطابي في البرلمان اليوم، يحتوي على بيان سياسي على الخطوط الآتية، ع. س. و. ب، ص ٦٢٣.
[١٠] كانت خطة ونستون تشرشل تقضي بـ: وضع (٦) ستة اسراب من الطائرات عام ١٩٢١ ودعمهما بسربين آخرين عام ١٩٢٢، الأمر الذي يمنح – بمنظور تشرشل – الأمن العسكري للبلاد وعدَّها بديلاً عن القوة العسكرية البريطانية.
ينظر:جرجل: خطابي في البرلمان اليوم، يحتوي على بيان سياسي على الخطوط الآتية، ع. س. و. ب، ص ٦٢٣.
[١١] جرجل: خطابي في البرلمان اليوم، يحتوي على بيان سياسي على الخطوط الآتية، ع. س. و. ب، ص ٦٢٣.
[١٢] برقية من مستر جرجل الى رئيس الوزراء، ٢٣ آذار ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٥٩١.
[١٣] نقلا عن جريدة العراق، بغداد، (٢٧ مايس ١٩٢١م).
[١٤] من الاحزاب السياسية في العراق الى جلالة الملك حسين، ع. س. و. ب، ص ٥٩٣.
[١٥] من الملك حسين الى شعب العراق، ع. س. و. ب، ص ٥٩٤.
ويذكر علي البازركان:
ان الملك حسين سأله عن السبب الذي جعل العراقيين يطالبون بترشيح فيصل بعد ان كانوا يريدون عبدالله، فأجابه البازركان: ان فقد الامير فيصل لعرشه في سوريا هو الذي جعلهم يغيرون رأيهم، إذ ان فيصل الآن (من غير شغل) على حد تعبيره. وقد اعرب الملك حسين عن خشيته من ان يلاقي فيصل، المصير نفسه الذي لاقاه جده الامام الحسين بن علي، وقد طمأنه البازركان، بأن الظروف قد تغيرت.
ينظر: علي البازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ٢٣٠.
[١٦] عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٤٨.
[١٧] المصدر نفسه، ص ٤٩.
[١٨] المصدر نفسه.
[١٩] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير شؤون المستعمرات، ع. س. و. ب، ص ٦٣٣.
ومن المفيد الاشارة الى استغراب فيصل في انه لم يلقَ ما كان يتوقعه من استقبال يليق بهن بوصفه مرشحاً للعرش، لاسيما في مدينة الناصرية، فقد كان المستقبلون في مدينة "أور" عبارة عن فئة قليلة من الناس، وكان الاستقبال فاتراً، عبد الامير هادي العكام، مصدر سابق، ص ٥٩.
[٢٠] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير شؤون المستعمرات، ع. س. و. ب، ص ٦٣٣.
ومن الجدير بالذكر، ان جعفر العسكري، انفجر بوجه عبد الرزاق شريف – رئيس بلدية الحلَّة – لانه لم يكن هناك احد باستقبال الامير غيره، و "برترام توماس"، وقد علل رئيس بلدية الحلَّة ذلك: بأن احداً لم يعلمه بساعة قدوم فيصل، وان الوطنيين فقط كانوا على علمٍ بذلك، لكن سرعان ما احتشد الناس لتحية الامير، وقد سأل برترام توماس فيصل عن السبب الذي نفعه للمجيء للعراق، وكانت مفاجئة لفيصل الذي اراد معرفة سبب الاستفسار، فرد عليه توماس بوقاحة: "ان الشعب لايريدك..!" فكان رد فيصل: "لماذ تريد ان تتدخل بيني وبين أهلي..؟"، فقال له توماس: "انه اراد ان يعلمه بالحقيقة ليس غير"، فرد عليه فيصل: "انه لايحتاج ذلك، وانه سوف يرى – أي توماس – سوف يرى اذا كان العراقيون يريدونه ام لا..!
ينظر:
علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ١٤٩.
[٢١] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير شؤون المستعمرات، (٢ تموز ١٩٢١)، ع. س. و. ب، ص ٦٣٢.
[٢٢] المصدر نفسه.
[٢٣] من المهم الاشارة الى ان القنصل الفرنسي في بغداد رفض حضور المأدبة التي اقامتها امانة بغداد على شرف الامير فيصل وبشكل فظ، ويبدو انه كان يتصرف بناءً على توجيهات من السلطات الفرنسية العليا.

ينظر:
برقية المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات، (١٠ تموز ١٩٢١)، ع. س. و. ب، ص ٦٣٣.
[٢٤] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات، (٢ تموز ١٩٢١)، ع. س. و. ب، ص ٦٣٢.
[٢٥] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات، (٢ تموز ١٩٢١)، ع. س. و. ب، ص ٦٣٤.
[٢٦] علاء جاسم محمد، مصدر سابق، ص ١٥١.
[٢٧] برقية المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات، (٢٧تموز ١٩٢١)، سمو الأمير فيصل في لواء الدليم، ع. س. و. ب، ص ٦٣٩.
[٢٨] برقية المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات، (٢٧تموز ١٩٢١)، سمو الأمير فيصل في لواء الدليم، ع. س. و. ب، ص ٦٣٩.
[٢٩] الأمير فيصل في العراق، ع. س. و. ب، ص ٦٤٠.
[٣٠] عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، ص ٥٥.
[٣١] عبد الامير هادي العكام، مصدر سابق، ٦٠.
[٣٢] عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص ٥٥.
[٣٣] عبد الامير هادي العكام، مصدر سابق، ٦١.
[٣٤] عبد الامير هادي العكام، مصدر سابق، ٦١.
[٣٥] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير **المستعمرات**، (١٩ آب، ١٩٢١)، ع. س. و. ب، ص ٦٥١.
[٣٦] عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص ٥٩.
ومن الجدير بالذكر، ان بعض الساسة العراقيين صرحوا عشية ما عرف بالاستفتاء حيناً، وبالانتخابات حيناً آخر: "ان الامة ستختار ممثليها الذين لهم الحق في اختيار من يرونه مناسبا، الا ان فيصلاً نصب باستفتاء جماعي لانه مرشحنا نحن"، حسب تعبير المس بيل في رسالتها التي تحمل تاريخ السادس من آب ١٩٢١. ومما يذكر ان هذا الأمر انعكس بصورة او باخرى على موقف العديد من المثقفين العراقيين بمن فيهم اكثرهم وعياً يومذاك.
يقول محمد مهدي البصير بهذا الخصوص: " سأل بلفور حاكم بغداد العسكري، السيدين جعفر ابو التمن، وعبد الرحمن الحيدري، من اخترتم..؟!! فرد عليه الحيدري: اخترنا حليفكم".
ينظر:
عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الملك فيصل الأول واثره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١- ١٩٣٣)، (بغداد، ٢٠١٠)، ص ٣٧.
[٣٧] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات في ١ تموز ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٣٢.
[٣٨] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات في ١ تموز ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٣٣.
[٣٩] المصدر نفسه.
[٤٠] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات في ١ تموز ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٣٣.
[٤١] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات في ٣١ تموز ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٤٣.
[٤٢] المصدر نفسه.
[٤٣] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات في ٣١ تموز ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٤٤.
[٤٤] برقية من وزير شؤون المستعمرات الى المندوب السامي في العراق في ٩ آب ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٤٤.
[٤٥] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات في ١١ آب١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٤٥.
[٤٦] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات في ١٤ آب١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٤٦.
[٤٧] برقية من وزير شؤون المستعمرات الى المندوب السامي في العراق، ع. س. و. ب، ص ٦٤٦.
[٤٨] عبد الامير هادي العكام، مصدر سابق، ص ٦٧- ٦٩.
[٤٩] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات في ١٦ آب١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٤٧.
[٥٠] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات في ١٦ آب١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٤٧.
[٥١] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات، ع. س. و. ب، ص ٦٤٩.
[٥٢] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات، ع. س. و. ب، ص ٦٤٩.
[٥٣] المصدر نفسه، ص ٦٥٠.
[٥٤] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات، ع. س. و. ب، ص ٦٥٠.
[٥٥] المصدر نفسه.
[٥٦] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزارة شؤون المستعمرات، ع. س. و. ب، ص ٦٥٠.
[٥٧] من وزير المستعمرات الى المندوب السامي في العراق في ٢٤ آب ١٩٤٢، ع. س. و. ب، ص ٦٥٢.
[٥٨] من وزير المستعمرات الى المندوب السامي في العراق في ٢٤ آب ١٩٤٢، ع. س. و. ب، ص ٦٥٢.
[٥٩] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير شؤون المستعمرات في ١٧ آب ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٥١.

[٦٠] برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير شؤون المستعمرات في ١٧ آب ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٥١.
[٦١] علاء جاسم محمد، مصدر سابق، ص ١٥٤.
[٦٢] عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص ٦٦.
[٦٣] عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص ٦٧- ٦٩.
[٦٤] برقية من وزير المستعمرات الى المندوب السامي في العراق في ٢٢ آب ١٩٢١، ع. س. و. ب، ص ٦٥٣.
[٦٥] عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص ٦٦.
[٦٦] المصدر نفسه.
[٦٧] المصدر نفسه.